التوسع في منح الائتمان المصرفي واثره على المركز المالي لبعض المصارف العراقية

The expansion of granting bank credit and its impact on the financial position of some Iraqi banks

Dr.Bassam Dib El-Hajjar[1] | Firas Shukri Mahmood[2] | Sahar Khaleel Ismael[3]

Received
2023/5/24
Accepted
2023/6/18
Published
2023/9/30

Abstract

The study aimed to identify the expansion in granting credit to Iraqi banking institutions and its impact on the financial position of Iraqi banks in terms of revenues, profits, expenses and property rights in banks, as the expansion in granting bank credit will correspond to an increase or decrease in some items of the balance sheet and the financial position of banks, so the problem of the current study It will be determined through whether the expansion of granting bank credit will affect the financial position of Iraqi banks or not by studying the selected research community of the 10 Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange، The research sample included the upper and middle managements in the mentioned Iraqi banks, and they are the financial managers, control managers (audit), credit managers, and investment portfolio managers use spss v26. The results for the study sample of 50, The results of the study showed that the presence of the impact relationship and the positive and strong correlation between the expansion of credit through increasing profits and revenues can contribute to improving the financial position, increasing self-capital, reducing the financial risks of the bank, and increasing the distributions of shareholders and property rights, which will improve the financial position of the bank and enhance its ability to provide services in When
reducing expenses, it can improve the performance of the bank, increase profitability, and lead to improving the financial position of the bank. The study reached several recommendations, the most important of which is that banks should work to increase revenues and profits by improving their banking services, developing their financial products, and increasing the attractiveness of their shares by increasing dividends to shareholders, and searching for a way to reduce expenses and improve their efficiency, such as improving their operations. internal and streamlined operations.

Keywords :*Credit expansion, Bank credit, Banking financial institutions*.

1- Professor, Jinan University\ Lebanon, Hajjar.Bassam@hotmail.com
2- Postgraduate Student, Jinan University\ Lebanon, firas.mahmood75@yahoo.com
3- Lecturer, Middle Technical University. sahar.khaleel@mtu.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على التوسع في منح الائتمان للمؤسسات المصرفية العراقية وتاثيره على المركز المالي للمصارف العراقية من حيث الايرادات والارباح والمصاريف وحقوق الملكية في المصارف اذ ان التوسع في منح الائتمان المصرفي سيقابلة زيادة او انخفاض في بعض بنود الميزانية العمومية والمركز المالي للمصارف لذا مشكلة الدراسة الحالية ستحدد من خلال ان التوسع في منح الائتمان المصرفي سيؤثرعلى المركز المالي للمصارف العراقية ام لا يؤثر من خلال دراسة مجتمع البحث المختار من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها 10 مصارف ، اما عينة البحث شملت الادارات العليا والوسطى في المصارف العراقية المذكورة وهم المديرين الماليين، ومديري الرقابة (التدقيق)، ومديري الائتمان، ومديري المحافظ الاستثمارية ، واستخدم في البحث لتحليل البيانات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.26) (من أجل معالجة بيانات الدراسة وتحليلها، واستخراج النتائج لعينة الدراسة البالغ عددها 50 عينة ،اذ أظهرت نتيجة الدراسة الى وجود العلاقة والاثر والارتباط الموجب والقوي بين التوسع بالائتمان من خلال زيادة الأرباح والايرادات يمكن أن تساهم في تحسين المركز المالي وزيادة رأس المال الذاتي وتقليل المخاطر المالية للمصرف وزيادة توزيعات حملة الأسهم وحقوق الملكية سيحسن مركز المصرف المالي وتعزيز قدرته في تقديم الخدمات في حين تخفيض المصاريف يمكن أن يحسن من أداء المصرف ويزيد من الربحية ويؤدي إلى تحسين المركز المالي للمصرف.كما توصلت الدراسة الى العديد من التوصيات التي من اهمها يجب على المصارف العمل على زيادة الإيرادات والأرباح من خلال تحسين خدماتها المصرفية وتطوير منتجاتها المالية و زيادة جاذبية الأسهم الخاصة بها من خلال زيادة توزيعات الأرباح على حملة الأسهم والبحث عن طرق لتقليل المصاريف وتحسين كفاءتها، مثل تحسين عملياتها الداخلية وتبسيط العمليات.

الكلمات المفتاحية (التوسع الائتماني ، الائتمان المصرفي ،المؤسسات المالية المصرفية).

مقدمة Introduction

للمصارف وظائف منها منح الائتمان المصرفي اذ يساعد الائتمان على تزايد الانتاج وزيادة والاستهلاك بصورة عامة ، فضلا عن كونه يسهم في التنمية المستدامة من خلال اعادة توزيع الموارد المالية والنقدية بين مختلف الانشطة التنمويه والاقتصادية فعملية الائتمان المصرفي التي تقوم بها المصارف تساهم بشكل واخر في تحريك الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لذلك تستخدم بعض المصارف سياسة التوسع في الائتمان المصرفي وتستخدم طرق واساليب وادوات التي هي اساسية في النشاط المصرفي وتعزز القرار والتوازن الاقتصادي والابتعاد قدر الامكان عن مشاكل التعثر في تسديد الالتزامات المالية وعدم السداد المستحق الذي يؤثر على المركز المالي المصرفي وبالتالي يؤثر على التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي .لذا ركز الباحثين في الدراسة الحالية على القطاع المصرفي العراقي وهو من القطاعات التي حققت جودة وتطوير في مستوى الخدمات المقدمة للعملاء والزبائن رغم التحديات التي وواجهها القطاع المصرفي في الفتره الماضية الا انها تعمل من اجل دعم التنمية والاقتصاد والميزانية العامة للدولة وخاصة في مجال الائتمان المصرفي التي تعتبر من اهم مصادر ايرادات وارباح المصارف الحكومية والتجاريه على حد سواء .التي تركز في منح الائتمان المصرفي قصير الاجل على المركز المالي الجاري او مركز السيولة لعملائها وذلك لان الائتمان المصرفي قصير الاجل يسد من العناصر الجارية او المتداولة للعملاء ويستحق السداد في الاجل القصير دائما.

المبحث الاول ::منهجية البحث *The Methodology of Research*

1- **مشكلة البحث *Research Problem***:ان التوسع في منح الائتمان المصرفي سيقابلة زيادة او انخفاض في بعض بنود الميزانية العمومية والمركز المالي للمصارف لذا مشكلة الدراسة الحالية ستحدد بالسؤال التالي:

*هل ان التوسع في منح الائتمان المصرفي سيؤثرعلى المركز المالي للمصارف العراقية عينة الدراسة ؟

***2* : أهمية البحث*Research Problem* :**من خلال مشكلة الدراسة تنبثق أهمية الدراسة في النقاط التالية:

الدراسة اهميتها تكمن بانها تسلط الضوء على التوسع في منح الائتمان خاصة في المصارف العراقية ومدى تاثير هذا التوسع في زيادة ارباح وايرادات المصارف وعلاقته بالمصاريف وحقوق الملكية وحملة الاسهم وبالتالي تاثيره على المركز المالي لعينة الدراسة لذا يمكن القول ان هذة الدراسة تعو بالنفع على الباحثين والمهتمين بالجانب المصرفي اضافة الى المستثمرين.

3: أهداف البحث Research Objective :الدراسة توضح وتتطرق الى موضوع التوسع في منح الائتمان المصرفي وتاثيره على المركز المالي للمصارف العراقية من حيث الايرادات والارباح وزيادة حقوق الملكية وتوزيعات الاسهم.

4: فرضيات البحث *Hypotheses*: لتحقيق أهداف الدراسة ،وبناء على دراسة الباحثين تم صياغة الفرضيات التالية:

1-الفرضية الرئيسية الأولى: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين التوسع من خلال زيادة الارباح والايرادات في الائتمان المصرفي وعلى المركز المالي للمصارف.

وتشتق من الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية منها:

-هناك اثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بزيادة توزيعات حملة الاسهم وعلى المركز المالي .

-هناك اثر ذو دلالة احصائية للائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف وعلى المركز المالي.

- هناك اثر ذو دلالة احصائية للائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي.

2- الفرضية الرئيسة الثانية :هناك علاقة ارتباط دالة معنوياً للتوسع في الائتمان المصرفي من خلال زيادة الايرادات والارباح على المركز المالي للمصارف

وتشتق منها عدة فرضيات فرعية منها:

- هناك علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية للائتمان المصرفي من خلال زيادة توزيعات حملة الاسهم على المركز المالي للمصارف عينة الدراسة.

- هناك علاقة ارتباط دلالة معنوية للائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي للمصارف عينة الدراسة .

- هناك علاقة ارتباط دلالة معنوية للائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي للمصارف عينة الدراسة.

5 : منهج البحث Research method:تم اتباع منهجين لغرض توضيح أهداف الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي: ويتعلق بالجانب النظري لهذه الدراسة حيث تم الرجوع والإطلاع على القوانين والتعليمات والدوريات والمقالات والكتب المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال المكتبات وشبكة الانترنت والدوائر ذات العلاقة.

ثانياً: المنهج التحليلي، ويتعلق بالجانب العلمي حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم والبرامج الاجتماعية SPSS.

6: حدود البحث Imitation:

- الحدود الموضوعية للدراسة : سيقتصر موضوع الدراسة على منح الائتمان المصرفي وتاثيرة على المركز المالي في المصارف العراقية.

- الحدود الزمني: ستجري الدراسة في العام 2022-2021م للفترة من 2022/1/1 لغاية 2022/12/31.

- الحدود المكاني: المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

7: مجتمع االبحث:يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والمسجلة في البنك المركزي العراقي لعام 2021-2022 والبالغ عددها 10 مصارف ، اما عينة البحث شملت الادارات العليا والوسطى في المصارف العراقية المذكورة في ادناه حيث تم توزيع (50) استبيان على المديرين الماليين، ومديري الرقابة (التدقيق)، ومديري الائتمان، ومديري المحافظ الاستثمارية،. وتم استرداد جميع الاستبيانات، وكانت صالحة لأغراض التحليل.

8: صدق الأداة وثباتها: للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية في تخصص المحاسبة والمالية والاقتصاد من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الدراسة، للوقوف على آراءهم ومقترحاتهم لتحقيق الفاعلية المرجوة منها، وذلك للتأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحيتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وإجراء أية تعديلات أو حذف أو إضافة أو نقل حسب تعليمات المحكمين. كما تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1):نتائج ثبات التوسع في الائتمان المصرفي واثاره على المركز المالي للمصارف العراقية (كرونباخ ألفا)

الرقم	المجال	الفقرات التي تقيس المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
1	توزيعات حملة الاسهم	9-1	9	0.790
2	تخفيض المصاريف	17-10	8	0.675
3	زيادة حقوق الملكية	25-18	8	0.849
4	المركز المالي	31-26	6	0.768
	الكلي	31-1	31	0.903

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يبين الجدول السابق ان التوسع في الائتمان المصرفي واثاره على المركز المالي للمصارف العراقية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية تراوحت قيم الثبات ما بين 0.675 لمخاطر الائتمان و 0.849 لمخاطر السيولة كما بلغت للاستبيان ككل 0.903 وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض البحث العلمي وتشير الى قيم ثبات مناسبة، وذلك لأنها أكبر من 60% بحسب دراسة (Sekaran, 2002) .

9 : التحليل الإحصائي :تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (V.26) من أجل معالجة بيانات الدراسة وتحليلها، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون.

10: مصادر الحصول على البيانات: اعتمد الباحثين في الجانب النظري في الحصول على المعلومات والبيانات على المصادر التالية:

1) المصادر الثانوية : من الدراسات والبحوث والكتب والمجلات، ورسائل الماجستير وذلك من أجل توضيح المفاهيم العامة للدراسة.

2) المصادر الأولية : اعتمد الباحثين على الاستبانة لجمع المعلومات وصياغة الفرضيات والمقابلات الشخصية التي أجريت مع الموظفين للافادة من آرائهم بهذا الخصوص والمديرين الماليين، ومديري الرقابة (التدقيق)، ومديري الائتمان، ومديري المحافظ الاستثمارية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1-دراسة (*Tarawneh,Mwdhat,2004*): هدفت الدراسة الى تحديد اهم المؤشرات الخاصة بتقيم الائتمان والتي توثر على عملية صنع القرار الائتماني في المصارف حيث اعتمد الباحث في الدراسة على المصارف التجارية الاردنية كما بينت الدراسة على العلاقة بين مؤشرات التقيم الائتماني ،حيث اظهرت نتائج الدراسة بان المصارف التجارية الاردنية تستخدم مؤشرات مالية وتسويقية واقتصادية في التقييم الائتماني كما تبين ان اهم مؤشرات التقيم الائتماني كانت المؤشرات المالية كما تبين وجود علاقة قوية بين مؤشرات التقييم الائتماني وقدرة الزبائن على الحصول على الائتمان وقدرته على السداد.

2-دراسة *(Nasar.2005)*: هدفت الدراسة الى بيان اهم العوامل التي تؤثر على الائتمان في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية وذلك بدراسة استطلاعية على المصارف التجارية بمدينة غزة في فلسطين حيث بينت الدراسة ان المصارف التجارية العاملة في غزة تاخذ بالحسبان مجموعة عوامل عند اتخاذها قرار منح الائتمان.

3-دراسة (*Firas,et.al,2013*) هدفت الدراسة الى التحقق من تاثير العملاء المقترضين وسياسات الائتمان والظروف الاقتصادية المحلية على التسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية الاردنية وتوصلت الدراسة الى ان جميع العوامل مهمة للتسهيلات الائتمانية كما يجب على الادارة ان تراعي عامل السمعة المالية للعميل وعامل دراسة الجدوى الاقتصادية واعادة النظر في الضمانات المقدمة من طرف العميل.

4-دراسة(Lakshmi&Murugan,2009) : هدفت الدراسة الى القيام بدراسة الائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند من خلال اراء الافراد العاملين بالمصارف الهندية بقسم الائتمان المصرفي وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها ان موظفي ومدراء المصارف التجارية يدركون جيدا اليات منح الائتمان ويدركون ايضا الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان من قبل العملاء.

تقييم الدراسات السابقة : من خلال الرجوع الى الدراسات السابقة نلاحظ انه على الرغم من اشتراك البعض منها مع الدراسة الحالية في المفاهيم العامة واهمها مفهوم الائتمان المصرفي والتوسع في الائتمان الا انها تختلف من حيث المضمون معها ويكمن الاختلاف في كون الدراسات لم تتطرق الى تاثير التوسع في الائتمان وتاثيرة على المركز المالي للمصارف ومن ضمنها الايرادات والارباح وحقوق الملكية وحملة الاسهم وبالتالي قدرته على تحقيق اضاف جديدة في مجال البحث العلمي وكذلك تطبيقها على اخر وهي المصارف الاستثمارية والتمويلية والاسلامية.

المبحث الثالث : التأطير النظري

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي: وردت تعريف عديدة من قبل الباحثين على مفهوم الائتمان المصرفي حيث عرفها (*Al Amiri,2013*) بانها القروض المصرفية قصيرة الاجل التي بامكان الشركات ان تحصل عليها كمصدر للتمويل قصير الاجل من المصارف(*Al Amiri,2013:246*). كما عرفها (*Henger,2008*) بانها عملية مبادلة قيمة نقدية بقيمة آجلة مساوية لها مع مقدار الفائدة التي تترتب على مستلم القرض بموجب شرط ووعد التسديد الى مانح الائتمان *(Henger,2008:56)*اذا الائتمان المصرفي يشمل الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والزبائن (الافراد والشركات) التي تكون على شكل تمويل لهم على ان يتم استحصال ضمانات من المستفيد باسترداد تلك الاموال والفوائد والمصاريف دفعة واحدة او على شكل اقساط في تواريخ تحدد مسبقا اذا ان هذه الضمانات سوف تضمن استرداد المصرف امواله في حاله تعثر المستفيد عن السداد بدون اي خسائر تذكر *(Abdlhamed.2000:103)*كما تم تعريف الائتمان المصرفي من قبل(*Aljazaery ,2008*) بانة علاقة مديونية بين المصرف والمقترض يتمكن المقترض خلالها الحصول على مبلغ او ضمانات بشروط معينة يحددها المصرف ويوفرها للزبائن او المستفيدين لاغراض محددة بمقابل التعهد باسترجاع هذا المبلغ مع الفوائد المترتبة على اصل المبلغ في الموعد التي يحدده المصرف وحسب الاتفاق بين الطرفين (*Aljazaery ,2008:69*)

في حين مفهوم التوسع الائتماني الذي يعني الزيادة في قيمة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لعملائه ويحكم المصرف المركزي التوسع الائتماني ليكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي وذلك نظرا لاثار التوسع الائتماني على زيادة معدلات التضخم اذا كان التوسع الائتماني يفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي(Management, 1985: 3) في كافة المؤسسات المصرفية المالية سواء التجارية او الحكومية التي يتلخص دورها في قبول الايداعات ومنح الائتمانات والقروض المصرفية والاستثمارية وتعتبر المصارف اكثر انواع المؤسسات المالية المصرفية انتشارا اما المؤسسات غير المصرفية فهي تشمل شركات الايجار والتامين والمصارف الاستثمارية (sail,2014:94).

ثانيا: الفرق بين القرض والائتمان المصرفي : يختلف مفهوم القرض عن الائتمان المصرفي القرض هو عقد بين طرفين الطرف المقترض التي يتوجب عليه تسديد اقساط القرض مضافا اليه الفوائد والخدمات الاخرى الخاصة بالاقتراض وتسدد القروض وفق توقيتات وآجال محددة مسبقا حسب الاتفاق عليها بين الطرفين اما الفائدة الناجمة من عملية الاقتراض تسدد مع اقساط القرض وحسب السعر السائد في السوق وتقلباته اضافة الى المصاريف الاخرى المترتبة عن عملية الاقتراض(Ismail, 2016:37) اما الائتمان فهو اكثر مرونة من القرض اذ يسمح المصرف للمقترض ان يصل الى الاموال المقترضة وفق للاحتياج ويحدد الائتمان حد اقصى للمال في اي وقت وبالامكان ان يستخدمة المستفيد جزئيا او كليا او قد يستخدم جميع الاموال المقدمة له. (Al saeed,2015:29) .

ثالثا: أسس منح الائتمان المصرفي: ان الاموال التي يمنحها المصرف كتسهيلات ائتمانية هي اموال المودعين وليست ملكا للمصرف لذلك يعتبر الائتمان المصرفي من اهم واخطر ظائف المصارف ، لذلك ينبغي الاستناد إلى اسس وقواعد متعارف عليها وكالتالي(Muhammad: 2011,82)

1.توافر الأمان لأموال المصارف : ثقة المصرف واطمئنانهم بالشركات او المستفيدين الحاصلين على الائتمان بقدرتهم على سداد القروض مع الفوائد في الموعد المحددة لهم، وايضا تطبيق اساليب وسياسات آمنة تجنب المصرف أية حوادث عارضة قد تهدد المركز المالي للمصرف ، فتحقيق هدف الأمان محصلة طبيعية لتحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وإدارة محفظة الائتمان، اضافة الى تسيير مجريات العمل بالمصرف).

2.تحقيق الربح : الغرض الاساسي للمصارف تحقيق ارباح صافية من خلال حصولة على فوائد القروض ودفع الودائع والمصاريف الاخرى (Michael :2015: 43).

3.المسؤولية الاجتماعية: الواجب الاساسي الذي يقع على المصرف هو تحمل المسؤولية اتجاة المجتمع وهو نشاط خارج النطاق المصرفي مثل دعم المشاريع الخيرية للافراد وتمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

4.هدف النمو لنشاط المصارف: تسعى المصارف إلى تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه، وهذا لا يتحقق إلا بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد .

5.توفر السيولة : لابد للمصارف من توفر الاموال السائلة لمقابلة السحب النقدي وتوفر السيولة دون تاخير حتى لايتعارض مع هدف تحقيق الربحية ادارة المصارف الناجعة مهمتها الموائمة بين هدفي السيولة وهدف الربحية باعتبارهما هدفين يبدوان متعارضين على الأقل في الأجل القصير، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال بناء محفظة قروض تتسم بالتوازن والجودة والتنوع، مع الحفاظ على المخاطر ضمن حدودها الدنيا .

6.هدف الحصة السوقية : التي تمثل نصيب المصرف من حجم السوق المصرفي، وهذا ما يتحقق من خلال استقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات المصارف المنافسة بالسوق(H.L.Bedi,1984: 25)

رابعا: التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف : أرباح المصارف تعتبر الجزء الاكبر الذي يتحقق من خلال عوائد التسهيلات الائتمانية باعتبار ان التسهيلات الائتمانية تمثل الجزء الاهم من موجودات المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة لذا فان التسهيلات الائتمانية تغيرت اشكالها ومتطلباتها ولم تعد تستخدم الشكل التقليدي من الخدمات وانما ظهرت اشكال اخرى منها الخدمات المصرفية المتنوعة ايضا التي يطلق عليها التسهيلات الائتمانية مثل خصم الكمبيالات و الاعتمادات المستندية وقروض الجارية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان والتأجير التمويلي وشهادات الإيداع وغيرها وبناء على ما جاء سابقا بالامكان تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة والتسهيلات الائتمانية غير مباشرةكما يلي (Nssar,2021:97):

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة Direct Credit Facilities: تتضمن التسهيلات الائتمانية (المباشرة) وتتخذ الأشكال التالية: منها (القروض ، الجاري مدين ، السلف والكمبيالات المخصومة)هذة التسهيلات تسمى الائتمان المصرفي التي تعي بتسهيل الانشطة الاستثمارية لتزويد الافراد والشركات بالتمويل الازم لها على ان تتعهد الجهة المدينة بتسديد الاموال المقترضة والفوائد .

2. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة indirect Credit Facilities : تتضمن التسهيلات الائتمانية (غير المباشرة) التي تكون على شكل خدمات مقدمة من قبل المصارف التجارية الى المستفيدين او المتعاملين معها من خلال تسهيل او تقديم خدمة ما اعمالهم لهم ولا يترتب عليها دفعات نقدية الى المستفيد بصورة مباشرة وانما بصورة غير مباشرة مثل بطاقات الائتمان و خطابات الضمان(Eiteman,44 1989)

خامسا: العلاقة بين الائتمان المصرفي والمركز المالي للمصارف : النظام المصرفي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال سياسة المصرفية لتجميع الاموال اللازمة للوحدات الاقتصادية التي لديها فائض مادي وتوزيعها الى باقي الوحدات التي تعاني من عجز وهو بهذا يحقق هدفين(Management 1985:3) :

1. تمويل الاستثمارات والمساهمة في نمو وتطوير المدخرات لغرض المساهمة في عملية النمو والتطور الاقتصادي.
2. زيادة المشاركة الاستثمارية للمشاريع لتحقيق رؤوس الاموال والارباح التي هي ضرورية لنمو واستمرارية عمل المصارف

سادسا: اهمية تحليل المركز المالي لغرض التوسع في الائتمان المصرفي : بصفة عامة هناك عدد من المؤشرات والدلالات المستخرجة من الميزانية العمومية،والتي توضح ان هنالك خلل او احتمال حدوث تعثر عند منح الائتمان للمستفيد منه وأهم هذه المؤشرات ما يلي(khudairi,1996:160) :

– **المؤشر الأول:** اختلال الهيكل التمويلي للمشروع، أي تزايد اعتماد المشروع على المصادر الخارجية للتمويل وتوسعه في الاقتراض من المصارف، وتراجع نصيب الموارد الذاتية، مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاقتراض إلى ما يزيد على معدل الربحية الذي يحققه المشروع، مما يعني أنه سيصاب بتعثر قريب إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

– **المؤشر الثاني:** عدم اتجاه المشروع إلى زيادة رأسماله أو تكوين واحتجاز احتياطيات من أرباحه الموزعة لدعم مركزه المالي، وإجراء توزيعات نقدية بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع معدلات الربحية المحققة، مما يشير إلى رغبة أصحاب المشروع والقائمين عليه على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة، وترك المشروع للدائنين (Joy,2015:37).

– **المؤشر الثالث:** تناقص صافي رأس المال العامل بدرجة كبيرة نتيجة زيادة حجم الخصوم المتداولة قصيرة الأجل مع تناقص الأصول المتداولة، وبشكل خاص تناقص الأرصدة النقدية.

– **المؤشر الرابع:** إعادة تقييم الأصول غير الملموسة وزيادة قيمتها بشكل كبير لتعويض النقص الحاصل في الأصول الثابتة والمتداولة، ولتغطية خسائر النشاط المتلاحقة وللمحافظة على التوازن الشكلي للميزانية.

– **المؤشر الخامس:** تآكل الاحتياطيات المحتجزة وتراجع معدلات الربحية إلى درجة ضعيفة للغاية.

ومن ثم فإن تحليل بنود الميزانية يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية للتوصل إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم والكشف عن احتمال حدوث التعثر بالنسبة للعميل.

سابعا: اثار السياسة الائتمانية على ارباح وتوزيعات المصارف: توثر السياسة الائتمانية المطبقة المتبعة في المصرف تاثير مباشر واصيل على محفظة القروض والسلف للمصرف على حجم ارباح المصرف وبالتالي على التوزيعات لحملة الاسهم ، فالسياسة الائتمانية الجيدة والرشيدة هي التي يؤدي تطبيقها الى انخفاض المخاطر الائتمانية ومنح ائتمان مصرفي جيد يستطيع المصرف من استرداده في آجال الاستحقاق ثم اعادة اقراضة او منحة مرة اخرى وهكذا. ولهذا فان نجاح او فشل السياسة الائتمانية للمصرف في تناول عملية منح الائتمان المصرفي له اثاره المباشرة والخطيرة على قيمة الارباح والتوزيعات وتتوقف قيمة التوزيعات بالطبع على سياسة المصرف في توزيع الارباح الا انها تعتمد بصورة اساسية على قيمة الارباح المحققة ومدى كفايتها (Michael :2015: 43).

ثامنا : اثار السياسة الائتمانية على الايرادات :اذ تعد الايرادات التي يحققها المصرف من القروض والتسهيلات التي يمنحا لعملائة من اهم المصادر الرئيسة لايرادات المصارف ، وكلما كان الائتمان الذي يمنحة المصرف ائتمان جيدا كلما تمكن المصرف من تعظيم هذة الايرادات وبالتالي زيادة ارباحة ومن ثم زيادة التوزيعات على المساهمين وتكوين الاحتياطيات لتدعيم المركز المالي

للمصارف (AL Daami,2021:20) .والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الغير جيدة التي يمنحها المصرف كنسبة من اجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة في هذه الحاله ستنخفض قيمة الايرادات المحصلة كفوائد دائنة على القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف ، اذ يكون تحقق الايرادات على الائتمان الغير جيد او الردئ عملية دفترية فتحقيق الايرادات مرهون بواقعة تحصيلها ويؤدي هذا الى التاثير على ايرادات المصرف بالانخفاض نتيجة لتكوين المخصصات الفنية وتحميلها على ارباح المصرف ومن ثم تنخفض ارباح المصرف والتوزيعات على المساهمين (Angro,2006:25).

تاسعا: اثر السياسة الائتمانية للمصرف على محفظة القروض والسلف:تؤثر السياسة الائتمانية المتبعة في المصرف تاثير مباشر واصيل على محفظة القروض والسلف للمصرف من جوانب وزوايا واسس مختلفة ومتعددة منها:(David,2005: 20) حجم المحفظة ،مدى تنوعها او تركيزها،جودة المحفظة : لذلك يتم تحليل محفظة قروض وسلف المصرف وفقا لاسس قياس مدى التركيز الائتماني الذي تتضمنة مثل (توزيع محفظة القروض والسلف حسب نوع الضمان ، وحسب نوع العميل) وترشدنا نظرية المحفظة الحديثة أن هناك استفادة من الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من الموجودات، ويمكن للمقرضين تقليل مخاطر الائتمان في المحفظة عن طريق تقليل درجة الارتباط بين معدلات التخلف عن سداد القروض في محافظهم الاستثمارية. (AL Daami,2021:20)

المبحث الثالث: التأطير التطبيقي او الجانب العملي

اولا: تحليل النتائج واختبار الفرضيات: تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (V.26) من أجل معالجة بيانات الدراسة وتحليلها، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار ت T test لتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة: يتناول الباحثين عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل بيانات، على النحو التالي:

جدول (2)وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	25 – 30 سنة فاقل	8	16
	30 – 35 سنة فأقل	26	52
	35 – 40 سنة فأقل	9	18
	40 سنة فاكثر	7	14
	المجموع	50	%100
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط	5	10
	بكالوريوس	35	70
	دراسات عليا	10	20
	المجموع	50	%100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	–	–
	من 5 – اقل من 10 سنوات	9	18
	من 10 – اقل من 15 سنة	30	60
	15 سنة فاكثر	11	22
	المجموع	50	100.00
التخصص	محاسبة	26	52
	ادارة	6	12
	تمويل	7	14
	اقتصاد	11	22
	مجموع	50	%100

بالاعتماد على برنامج spss, V26

من الجدول (2) يتبين لنا ان الاعمارهم مابين (30–35 سنة فأقل) في متغير العمر كانت الأعلى نسبة بواقع (52%)، وهذا يدل على مقدرتهم على الاجابة على اسئلة الدراسة. كما كانت فئة حملة درجة (بكالوريوس) في متغير المؤهل التعليمي هي الأعلى بواقع (70%)، وهذا يدل على ان مستواهم التعليمي له أهمية بالغة في معرفة وفهم ودراية عند الاجابة على اسئلة الاستبيان، في حين كان متغير (من 10– اقل من 15 سنة) في فئة الخبرة هي الأعلى بواقع (60%)، أما في متغير التخصص فكانت الفئة الأعلى هي (محاسبة) بواقع (52%)، وهذا دليل عل ان المستجيبين لهم خبرة كافية ومناسبة، وتخصصاتهم العلمية مرتبطة بفهم اسئلة الدراسة، وكانت قاعدة تصنيف المستويات على النحو الآتي: 3.68–5.00 مرتفع، 2.34–3.67 متوسط، 1.00–2.33 منخفض، تبعاً لكون طول الفئة= (أعلى درجة إجابة– أدنى درجة إجابة)/عدد المستويات أي أن طول الفئة= (5–1) /3 = 1.33.

1– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في (التوسع الائتماني من خلال زيادة الارباح والايرادات وتاثيرة على المركز المالي للمصارف)

جدول (3) علاقة الارباح والايرادات في الائتمان المصرفي والمركز المالي (مرتبة تنازلياً)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تخفيض المصاريف	3.65	0.76	73.00	متوسط	1
2	المركز المالي	3.62	0.78	72.40	متوسط	3
3	توزيعات حملة الاسهم	3.5	0.61	70.00	متوسط	4
4	زيادة حقوق الملكية	3.46	0.73	69.22	متوسط	5
	الكلي	3.57	0.51	71.40	متوسط	

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يلاحظ من الجدول (3) أن التوسع الائتماني من خلال زيادة الارباح والايرادات سيؤثر على المركز المالي للمصارف.اذا كان مستواه (متوسط)، وبلغ المتوسط الحسابي (3.65) بأهمية نسبية (73.0)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.65– 3.43)، وجاء في المرتبة الأولى تخفيض المصاريف بمتوسط حسابي(3.65) وأهمية نسبية (73.0)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المركز المالي رأس المال بمتوسط الحسابي (3.46) بأهمية نسبية (69.20)، والانحراف المعياري لكل منهما دال على مدى انسجام آراء المستجيبين . وقد تم التوسع في منح الائتمان المصرفي مما اثر ذلك في زيادة الارباح والايرادات و على المركز المالي للمصارف وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

المجال الأول توزيعات حملة الأسهم : تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للرقابة الداخلية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى توزيعات حملة الأسهم مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
1	هناك اتفاق مع فكرة زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي كوسيلة لتحسين المركز المالي للمصارف	4.55	0.80	91.00	مرتفع	1
2	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي يمكن أن تؤدي إلى تحسين المركز المالي للمصارف	3.88	0.86	77.60	مرتفع	2

3	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي ستزيد من مستوى الثقة في النظام المصرفي	3.87	0.87	77.40	مرتفع	3
4	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي ستؤثر على نمو الاقتصاد بشكل إيجابي	3.58	1.05	71.60	متوسط	4
5	هناك تأثير زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي على سياسات المصارف المالية	3.47	1.14	69.40	متوسط	5
6	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أداء المصارف المالية في المستقبل	3.19	1.23	63.80	متوسط	6
7	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المركز المالي سيكون أكثر استقراراً وقدرة على تحمل المخاطر وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل	3.13	1.31	62.60	متوسط	7
8	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي ستسهم في جذب مزيد من المستثمرين	3.09	1.17	61.80	متوسط	8
9	إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية للمصارف	3.08	1.37	61.60	متوسط	9
	توزيعات حملة الأسهم	3.54	0.67	70.80	متوسط	

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يلاحظ في الجدول (4) أن التوسع في الائتمان المصرفي يقابلة زيادة توزيعات حملة الاسهم وبالتالي تاثيره على المركز المالي الذي كان (متوسط)، وبلغ المتوسط الحسابي له (3.54) بأهمية نسبية بلغت حوالي (70.80) ، اما فقرات المجال فقد كانت بين (متوسط ومرتفع)، وتباينت المتوسطات الحسابية بين (4.55– 3.08)، وتمثلت في المرتبة الاولى الفقرة (1) وهي " هناك اتفاق مع فكرة زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي كوسيلة لتحسين المركز المالي للمصارف " بمتوسط حسابي (4.55) وبأهمية نسبية (91.0)، والانحراف المعياري يدل على مدى الانسجام بين اراء المستجيبين. وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (9) وهي " إن زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية للمصارف " بمتوسط حسابي متدني (3.08) بأهمية نسبية (61.60).

المجال الثاني: تخفيض المصاريف : تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمخاطر الائتمان والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تخفيض المصاريف (مرتبة تنازلياً)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
1	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي سيؤدي إلى تحسين مستوى الثقة بين العملاء والمصارف المالية	4.14	1.10	82.81	مرتفع	1
2	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز منافسة المصارف المالية وتحسين الخدمات التي تقدمها	3.76	0.87	75.20	مرتفع	2
3	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي	3.69	0.92	73.80	مرتفع	3
4	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي سيساعد في تحسين قدرة المصارف على توفير الائتمان وتمويل المشاريع والاستثمارات الأخرى	3.67	1.01	73.40	متوسط	4
5	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي يمكن أن يؤدي إلى تحسين وضع المصارف المالية من حيث الأداء المالي والنمو	3.45	1.02	69.00	متوسط	5
6	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي يمكن أن يؤثر على جودة الخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء.	3.44	0.95	68.80	متوسط	6
7	إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي سيساهم في تحسين خدمات المصرف وتوفير الحلول المالية للعملاء بشكل أفضل	2.97	1.40	59.40	متوسط	7

8	من المتوقع أن يترتب على تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي زيادة الربحية للمصارف وتعزيز القدرة على الاستثمار في المشاريع الأخرى.	2.9	1.39	58.00	متوسط	8
	مخاطر الائتمان	3.5	0.61	70.00	متوسط	

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يلاحظ في الجدول (5) أن التوسع للائتمان المصرفي سيقابلة تخفيض المصاريف وبالتالي سيؤثر على المركز المالي كان (متوسط)، إذ كان المتوسط الحسابي (3.50) بأهمية نسبية بلغت (70.0)، اما مستوى المجال فقد كان بين مستوى (متوسط ومرتفع)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.14– 2.90)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) وهي " إن تخفيض المصاريف في الائتمان المصرفي سيؤدي إلى تحسين مستوى الثقة بين العملاء والمصارف المالية بمتوسط حسابي (4.24) باهمية نسبية بلغت (82.81)، والانحراف المعياري دال على ذلك، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (1) من المتوقع أن يترتب على تخفيض المصاريف عند منح الائتمان المصرفي الى زيادة الربحية للمصارف وتعزيز القدرة على الاستثمار في المشاريع الأخرى بمتوسط حسابي بلغ (2.90) بأهمية نسبية (58.0).

المجال الثالث : زيادة حقوق الملكية: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مخاطر السيولة والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في زيادة حقوق الملكية (مرتبة تنازلياً)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
1	يؤدي زيادة حقوق الملكية إلى تحسين المركز المالي للمصارف وزيادة فرص النمو في المستقبل	4.47	0.84	89.40	مرتفع	1
2	هل يمكن لزيادة حقوق الملكية أن تحسن من قدرة المصارف على تحمل المخاطر المالية	3.82	0.95	76.40	مرتفع	2
3	هل يمكن لزيادة حقوق الملكية في المصارف أن تؤدي إلى تحسين مركزها المالي من خلال تعزيز قدرتها على جذب الودائع	3.68	0.97	73.60	مرتفع	3
4	يعد تحسين حقوق الملكية من الطرق المهمة لتحسين المركز المالي للمصارف، حيث تساهم في زيادة القيمة الصافية للأصول والاستقلالية المالية.	3.57	1.18	71.40	متوسط	4
5	تساعد زيادة حقوق الملكية في تحسين الثقة في المصرف وبالتالي ارتفاع حجم الودائع المصرفية وزيادة المركز المالي.	3.5	1.24	70.00	متوسط	5
6	هل تعتقد أن زيادة حقوق الملكية للمصارف ستؤثر إيجابيًا على مركزها المالي	3.45	1.14	69.00	متوسط	6
7	أن حقوق الملكية تعد من العوامل الرئيسية في تقييم مدى نجاح المصارف واستمراريتها	3.36	1.09	67.20	متوسط	7
8	حقوق الملكية تمثل أداة مهمة ورئيسه في المساعدة والمساهمة في تمويل النشاط المصرفي	3.36	1.20	67.20	متوسط	7
	زيادة حقوق الملكية	3.65	0.76	73.00	متوسط	

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية سيؤثر على المركز المالي اذ كان (متوسط)، والمتوسط الحسابي بلغ قيمته (3.65) باهمية نسبية كانت (73.0)، في حين فقرات المجال كانت حسب المستوى وتراوحت بين(متوسط ومرتفع)، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.47– 3.36)، ضمن المرتبة الأولى هي الفقرة (6) اذ ان اي زيادة في حقوق الملكية يؤدي الى تحسين المركز المالي للمصارف وزيادة فرص النمو في المستقبل." اذ يمثل المتوسط حسابي بقيمة (4.47) وباهمية نسبية بلغت (89.40)، وهي المرتبة الأخيرة ضمن الفقرتين(2) و(4) التي تتضمن ان حقوق الملكية تعد من العوامل الرئيسية في تقييم مدى نجاح المصارف واستمراريتها و حقوق الملكية تمثل أداة مهمة ورئيسة لتمويل النشاط المصرفي اذ بلغ المتوسط الحسابي لها(3.36) واهمية نسبية بلغت قيمتها (67.20).

المجال الرابع : المركز المالي : الجدول ادناه الذي يوضح قيم (المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري، والاهمية النسبية لمخاطر كفاية رأس المال) والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7):المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري للمراكز المالية (مرتبة تنازلياً)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
1	يمكن للمركز المالي القوي أن يؤثر على معدلات الفائدة التي تقدمها المصارف للعملاء، حيث يمكنها تحقيق مستويات أعلى من الربحية وبالتالي تقديم أسعار أكثر تنافسية.	3.54	1.00	70.80	متوسط	1
2	يمكن لتحسين المركز المالي لدى المصارف أن يزيد من فرصها في النمو والتوسع في السوق المصرفي.	3.49	1.10	69.80	متوسط	2
3	يعد المركز المالي من العوامل التي تؤثر على قدرة المصارف على تقديم الائتمان وتلبية احتياجات العملاء المختلفة	3.46	1.02	69.20	متوسط	3
4	يمكن للمصارف التركيز على تحسين مركزها المالي من خلال تبني استراتيجيات الإدارة المالية الفعالة وإدارة المخاطر الجيدة، بالإضافة إلى تنويع منتجاتها وخدماتها المالية لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة	3.45	1.13	69.00	متوسط	4
5	من الممكن أن يؤثر المركز المالي الضعيف للمصارف على قدرتها على جذب المستثمرين والمساهمين وبالتالي يمكن أن يؤثر على أدائها العام.	3.43	1.09	68.60	متوسط	5
6	يمكن للمركز المالي القوي للمصارف أن يساعد في زيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة الإيداعات والاستثمارات.	3.37	1.13	67.40	متوسط	6
	المركز المالي	3.46	0.73	69.20	متوسط	

بالاعتماد على برنامج spss, V26

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى المتغير التابع المركز المالي كان (متوسط)، في حين المتوسط الحسابي كان بقيمة (3.46) اما الاهمية النسبية له كانت (69.20)، في حين فقرات المجال كانت بمستوى(متوسط)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.37–3.54)، في حين في الرتبة الاولى جاءت الفقرة (3) يمكن للمركز المالي القوي أن يؤثر على معدلات الفائدة التي تقدمها المصارف للعملاء، حيث يمكنها تحقيق مستويات أعلى من الربحية وبالتالي تقديم أسعار أكثر تنافسية. بمتوسط حسابي (3.54) وبأهمية نسبية (70.80)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي يمكن للمركز المالي القوي للمصارف أن يساعد في زيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة الإيداعات والاستثمارات بمتوسط حسابي (3.37) بأهمية نسبية (67.40).

ثانيا: اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الرئيسة الأولى : هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين التوسع الائتماني من خلال زيادة الارباح والايرادات سيؤثر على المركز المالي للمصارف.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية كون المتغير المستقل (التوسع للائتمان من خلال زيادة الأرباح والايرادات) يؤثر بقيمة المتغير التابع (المركز المالي للمصارف)

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى** : هناك اثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بزيادة توزيعات حملة الاسهم على المركز المالي ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار الخطي للائتمان المصرفي بزيادة توزيعات حملة الاسهم على المركز المالي

المتغير المستقل	R	R2	F	Sig f	الحد الثابت (0β)	المعامل β	T	Sig t	النتيجة
توزيعات حملة الاسهم	0.542	0.293	76.80	0.000	2.118	0.412	8.76	0.000	قبول

بالاعتماد على برنامج spss, V26

– قيمة معامل الارتباط (r) بين توزيعات حملة الأسهم والمركز المالي هي 0.542، وهذا يشير إلى وجود ارتباط إيجابي معتدل بين الاثنين.

– قيمة معامل الاقتران المربع (R2) تبلغ 0.293، وهذا يعني أن 29.3٪ من التباين في المركز المالي يمكن شرحه بواسطة توزيعات حملة الأسهم.

– قيمة الاختبار F هي 76.80 وقيمة الاحتمالية (Sig F) هي 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتوزيعات حملة الأسهم على المركز المالي.

– قيمة الحد الثابت (0β) هي 2.118، وهذا يشير إلى أن هناك تأثير إضافي غير متوقع على المركز المالي غير مرتبط بتوزيعات حملة الأسهم.

– قيمة معامل β هي 0.412، وهذا يشير إلى أن زيادة توزيعات حملة الأسهم يرتبط بزيادة في المركز المالي بمقدار 0.412 وحدة.

– قيمة اختبار الطاقة التمييزية (t) هي 8.76 وقيمة الاحتمالية (Sig t) هي 0.000، مما يشير إلى أن تأثير توزيعات حملة الأسهم على المركز المالي هو ذو دلالة إحصائية.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يتم قبول الفرضية الفرعية التي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتوزيعات حملة الأسهم على المركز المالي.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك اثر ذو دلالة احصائية للائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط كون المتغير المستقل متغيرا وحيدا (تخفيض المصاريف) مؤثرا بقيمة المتغير التابع (المركز المالي) ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي لبحث اثر الائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي

المتغير المستقل	R	R2	F	Sig f	الحد الثابت (0β)	المعامل β	T	Sig t	النتيجة
تخفيض المصاريف	0.680	0.462	158.95	0.000	1.342	0.611	12.60	0.000	قبول

بالاعتماد على برنامج spss, V26

بناءً على جدول تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تتعلق بأثر الائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي، يمكن استنتاج النتائج التالية:

– قيمة معامل الارتباط (r) بين تخفيض المصاريف والمركز المالي هي 0.680، وهذا يشير إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط بين الاثنين.

– قيمة معامل الاقتران المربع (R2) تبلغ 0.462، وهذا يعني أن 46.2٪ من التباين في المركز المالي يمكن شرحه بواسطة تخفيض المصاريف.

– قيمة الاختبار F هي 158.95 وقيمة الاحتمالية (Sig F) هي 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتخفيض المصاريف على المركز المالي.

– قيمة الحد الثابت (0β) هي 1.342، وهذا يشير إلى أن هناك تأثير إضافي غير متوقع على المركز المالي غير مرتبط بتخفيض المصاريف.

– قيمة معامل β هي 0.611، وهذا يشير إلى أن تخفيض المصاريف يرتبط بزيادة في المركز المالي بمقدار 0.611 وحدة.

– قيمة اختبار الطاقة التمييزية (t) هي 12.60 وقيمة الاحتمالية (Sig t) هي 0.000، مما يشير إلى أن تأثير تخفيض المصاريف على المركز المالي هو ذو دلالة إحصائية.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يتم قبول الفرضية الفرعية التي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي.

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك اثر ذو دلالة احصائية للائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي، لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط كون المتغير المستقل متغيرا وحيدا (زيادة حقوق الملكية) مؤثرا بقيمة المتغير التابع (المركز المالي) ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي لبحث اثر الائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي

المتغير المستقل	R	R2	F	Sig f	الحد الثابت (0β)	المعامل β	T	Sig t	النتيجة
زيادة حقوق الملكية	0.458	0.210	49.18	0.000	1.833	0.514	7.01	0.000	قبول

بالاعتماد على برنامج spss, V26

بناءً على جدول تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تتعلق بأثر الائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي، يمكن استنتاج النتائج التالية:

– قيمة معامل الارتباط (r) بين زيادة حقوق الملكية والمركز المالي هي 0.458، وهذا يشير إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط بين الاثنين.

– قيمة معامل الاقتران المربع (R2) تبلغ 0.210، وهذا يعني أن 21.0٪ من التباين في المركز المالي يمكن شرحه بواسطة زيادة حقوق الملكية.

– قيمة الاختبار F هي 49.18 وقيمة الاحتمالية (Sig F) هي 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لزيادة حقوق الملكية على المركز المالي.

– قيمة الحد الثابت (0β) هي 1.833، وهذا يشير إلى أن هناك تأثير إضافي غير متوقع على المركز المالي غير مرتبط بزيادة حقوق الملكية.

– قيمة معامل β هي 0.514، وهذا يشير إلى أن زيادة حقوق الملكية ترتبط بزيادة في المركز المالي بمقدار 0.514 وحدة.

– قيمة اختبار الطاقة التمييزية (t) هي 7.01 وقيمة الاحتمالية (Sig t) هي 0.000، مما يشير إلى أن تأثير زيادة حقوق الملكية على المركز المالي هو ذو دلالة إحصائية.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يتم قبول الفرضية الفرعية التي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي.

من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث السابقة نجد انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين التوسع من خلال زيادة الارباح والايرادات في الائتمان المصرفي على المركز المالي للمصارف. وبالتالي نقبل بصحة هذه الفرضية

2–اختبار الفرضية الرئيسة الثانية : هناك علاقة ارتباط دالة معنوياً للتوسع في الائتمان المصرفي من خلال زيادة الايرادات والارباح على المركز المالي للمصارف

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم حساب معامل الارتباط بيرسون لاختبار الفرضيات الفرعية كون المتغير (التوسع للائتمان من خلال زيادة الأرباح والايرادات) مؤثرا بقيمة المتغير (المركز المالي لمصرف)

– **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة ارتباط دالة معنوياً بزيادة توزيعات حملة الاسهم على المركز المالي

"بلغ معامل ارتباط بيرسون (r =.521**) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى (Sig = 0.05) ويشير ذلك " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (0.000)،وهي علاقة طردية وقوية والجـــدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول رقم (11) توزيعات حملة الاسهم و المركز المالي

المتغير المستقل (توزيعات حملة الاسهم)	المتغير التابع: المركز المالي		
	عدد التكرارات (الاجابات)	معامل ارتباط بيرسون(r)	مستوى الدلالة
توزيعات حملة الأسهم	50	0.542**	0.000

بالاعتماد على برنامج spss, V26

– **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** هناك علاقة ارتباط دالة معنوية للائتمان المصرفي من خلال تخفيض المصاريف على المركز المالي.

من خلال الفرضية واختبارها تبين ان قيمة (r) هـــي (r =.685**) وكان هذا الارتباط هــو دالة احصائية عند مستوى دلالة (Sig = 0.05) ويتمثل ذلك حسب الفرضية الفرعية الثانية الى " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة بلغت (0.05)،عند مستوى الدلالة المعنوية (0.000) ،وهي علاقة طردية وقوية ايضا الجدول التالي (12) يوضح ذلك.

جدول (12)المصاريف و المركز المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع: المركز المالي		
	عدد التكرارات(الاجابات)	معامل ارتباط بيرسون(r)	مستوى الدلالة
تخفيض المصاريف	50	0.680**	0.000

بالاعتماد على برنامج spss, V26

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباط دالة معنوياً للائتمان المصرفي من خلال زيادة حقوق الملكية على المركز المالي.

اذ بلغ معامل ارتباط بيرسون (r =.637**) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى(Sig = 0.05) ويشير ذلك " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)،حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (0.000) ، والعلاقة متوسطة وطردية ،والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13) حقوق الملكية والمركز المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع: المركز المالي		
	عدد التكرارات (الإجابات)	معامل ارتباط بيرسون(r)	مستوى الدلالة
زيادة حقوق الملكية	50	0.458**	0.000

بالاعتماد على برنامج spss

-من خلال ما سبق من تحليل الفرضيات الفرعية نصل الى قبول الفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص: هناك علاقة ارتباط دالة معنوياً للتوسع في الائتمان المصرفي من خلال زيادة الايرادات والارباح على المركز المالي للمصارف .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

أظهرت نتيجة الدراسة الى وجود الاثر والارتباط الموجب بين التوسع بالائتمان على المركز المالي من خلال زيادة الأرباح والايرادات ومنه نستنتج التالي :

1- ان التوسع بالائتمان من خلال زيادة الإيرادات والأرباح في الائتمان المصرفي يمكن أن تساهم في تحسين المركز المالي للمصارف وزيادة رأس المال الذاتي للمصرف.
2- ان التوسع بالائتمان من خلال زيادة الإيرادات والأرباح سيؤثر عل المركز المالي بزيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي مما تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحسين صورة المصرف وزيادة قيمة سهم المصرف.
3- ان التوسع بالائتمان من خلال زيادة الإيرادات والأرباح سيؤثر عل المركز المالي بتخفيض المصاريف مما يحسن من أداء المصرف ويزيد من الربحية ويؤدي إلى تحسين المركز المالي للمصرف.
4- ان التوسع بالائتمان من خلال زيادة الإيرادات والأرباح سيؤثر عل المركز المالي وذلك بزيادة حقوق الملكية في الائتمان المصرفي التي تساهم في تحسين مركز المصرف المالي وتعزيز قدرته على تقديم خدمات مالية.
5- زيادة نسبة التمويل الذاتي في الائتمان المصرفي تساعد في تقليل المخاطر المالية للمصرف وتحسين موقعه التمويلي.
6- زيادة معدلات الإقراض في الائتمان المصرفي تزيد من الإيرادات والأرباح وتحسن موقع المصرف التنافسي.
7- تنويع مصادر الإيرادات في الائتمان المصرفي يساعد في تحسين المركز المالي للمصرف وتخفيف المخاطر المالية المحتملة.

ثانيا: التوصيات:

بناءً على ما تم عرضه من نتائج الدراسة نوصي بما يلي:

1. تحقق من زيادة الإيرادات والأرباح في الائتمان المصرفي: يجب على المصارف العمل على زيادة الإيرادات والأرباح من خلال تحسين خدماتها المصرفية وتطوير منتجاتها المالية.
2. زيادة توزيعات حملة الأسهم في الائتمان المصرفي: يمكن للمصارف زيادة جاذبية الأسهم الخاصة بها من خلال زيادة توزيعات الأرباح على حملة الأسهم.
3. الاهتمام بالتحول الرقمي: يمكن للمصارف الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة وتقديم خدمات أفضل لعملائها، وذلك من خلال الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية وتحديث البنية التحتية الرقمية للمصرف.
4. العمل على تحسين خدمة العملاء: يجب على المصارف تعزيز خدمات العملاء من خلال توفير خدمات عالية الجودة والتواصل الفعال مع العملاء وتلبية احتياجاتهم.
5. مراجعة استراتيجيات النمو: يجب على المصارف النظر في استراتيجياتها لتحقيق نمو مستدام ومتوازن، وتحديد الأسواق الجديدة والفرص لتوسيع نطاق أعمالها وتحقيق مزيد من النمو.

References:

1. Al-Jazaery, Nael Rasool Saeed,(2008): monetary policy and its impact on bank credit: master's thesis at the Administrative Technical College, Baghdad.
2. Al-Daami, Abbas Kazem ,(2021): The Impact of Credit Risks on Indicators of Financial Safety of Banks Analytical Study: ISS2618 VOL3 No7, Warith Scientific Journal. .
3. Al-Amiri, Muhammad Ali,(2013): Modern Financial Management: Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
4. Andersson,-Patric, (2004):*Does Experience Matter in Lending? A Process-Tracing Study on Experienced Loan Officers' and Novices' Decision Behavior*, Journal-of-Economic-Psychology. August; vol.25(4).
5. Angro, Iman,(2006): Credit analysis and its role in rationalizing lending operations, with a field study of the Industrial Bank of Syria, unpublished master's thesis, Tishreen University, Faculty of Economics.
6. .David, C., Dionne,C.,(2005):Banks` loan Portfolio diversification, Master`s and Bachelor`s Thesis, University of Gothenburg.
7. Eidelman. Stonchil.(1989): Multinational Business Finance, 5 th Edition. Addison Wesley Publishing Company.
8. Firas, Mohammed, Burhan, Alomar, Mousa, Abdullatif, (2013), Factors Affecting Granting of Credit Facilities in Commercial Banks in The Aqaba Special Economic Zone Authority, Jordan, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.1.
9. Hanger, Lester, and Matlacha, Serge, 2008 AD, Management Accounting, translated by: Ahmed Hamid Hajjar, Dar Al-Marik, Riyadh, Saudi Arabia.
10. H.L. Bedi. V.K. Hardikar,(1989): Practical Banking Advances, Institute Of Banking Studies, New Delhi.
11. Ismail, Sahar Khalil (2016): Analysis of the tax advantage of financial leasing versus financial leverage / Applied research: Master's thesis, University of Baghdad, Higher Institute for Accounting and Financial Studies.
12. .Jog, Vijay M. And Srivastava, Ashwini K,(2015): Capital Budgeting Practices in Corporate Canada. Financial Practice and Education, Fall Winter.
13. Khdair, Mohsen Ahmed.(1996): Bad Debts, "The Phenomenon - Causes - Treatment", ITRAC for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
14. Lakshmi ,P .Vasantha and Murugan ,Sakthivel (2009)A, Market study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, The ICFAI University Journal of Bank Management, Vol. VIII, No.2.
14. Muhammad, Aqeel Mufleh: 2011, Introduction to Financial Management and Financial Analysis: Arab Community Library, Amman, Jordan.
15.Management Review,(1985) :New York, American Management Association, August.
16.Michael ,Boehlje &Cole ,Ehmke(2015): Capital Investment Analysis and Project . Assessment :Purdue university.
17. Samir Sail,(2014): Methods of evaluating capital expenditure and its relationship to corporate performance: a study on industrial public shareholding companies in Saudi Arabia, Riyadh, King Saud University Journal, Volume 3, Administrative Sciences.
18. Salah Nassar,(2021) :AD, The Role of the Deposit Protection System in the Safety and Stability of the Banking System, Hassiba Ben Bouali University, Algeria.
19.Sekons INC, New York, Sekaran, Uma, (2015): Research Methods for Business, 4h Edition, John
20.Tarawneh,-Medhat,(2003): *Credit Analysis and Its Influence on the Customer's Potential Creditability: A Field Study on Commercial Jordanian Banks*, Journal-of-the-Social-Sciences. vol. 31(4).
21. Taman, Al-Saeed, (2015):AD, Factors Determining the Decision to Grant Direct Credit Facilities in Jordanian Banks, Journal of Administrative Sciences Studies, Vol. 6, No. 2.